

Title: Minister of ICT Interview with Al-Gomhouria
Source: Al-Gomhouria Newspaper
<http://bit.ly/wT2jhy>



عرضت عليه حقيبة الاتصالات في حكومتي عصام شرف وكمال الجنزوري ولكنه رفض.. وتولي رئاسة هيئة البريد بضعة أسابيع ثم قرر الاستقالة.. ثم ظهر في مركز المعلومات بمجلس الوزراء وأيضاً لم يستمر طويلاً.. وفجأة عاد المهندس هاني محمود للظهور من جديد وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أول حكومة يشكلها أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر.. ومنذ توليه المسؤولية وهو يعرض عن الحديث للإعلام مطالباً بفرصة من الوقت لإثبات الوجود وتحقيق إنجازات علي أرض الواقع.. وبعد ٨ أسابيع تقريباً من عمر حكومة هشام قنديل قرر هاني محمود أن يخرج عن صمته ويخص "الجمهورية" بأول مواجهة شاملة أجاب فيها عن كل التساؤلات الحائرة التي تراود الشارع المصري.. فأى وزير للاتصالات له قاعدة شعبية ضخمة - قد تنقلب عليه في أي لحظة - تتكون من أكثر من ٩٠ مليون مستخدم للمحمول و٨ ملايين مشترك بالأرض بخلاف ملايين المستخدمين للإنترنت.

سألناه عن سر امتناعه عن المشاركة في الحكومات الانتقالية بعد الثورة.. ولماذا قبل بالتكليف في حكومة قنديل في الوقت الذي عزفت فيه رموز مصر ونخبته عن المشاركة.. وهل وصله قطار "أخونة مصر" الذي تتحدث عنه وسائل الإعلام ليل نهار ويحظي بمكانة مرموقة علي مائدة الحوار والنقاش علي شاشات الفضائيات كل يوم.

واجهناه بضريبة المحمول التي تستعد الحكومة لفرضها علي المواطنين.. وسألته: أيهما نصدق.. وزير المالية الذي أكد أنه يدرس "جدياً" فرض ضريبة القرش.. أم رئيس الحكومة الذي تعهد بعدم فرض ضرائب جديدة تنقل كاهل المواطن؟؟

*** سألناه.. هل مازلت ضد حرب الأسعار للمحمول.. ولماذا تقف دائماً ضد مصالح الجمهور.. وهل يؤيد حق المصرية للاتصالات في تقديم خدمات المحمول.. وسر عجز الحكومة المصرية عن رفع الفيلم المسيء للرسول.. وأخيراً هل يأتي اليوم الذي تظهر فيه الحكومة "العين الحمراء" في مواجهة شركات المحمول؟**

**** إجابات وزير الاتصالات جاءت صريحة ومباشرة ولم تخف عفويته في حديثه عن قضايا السياسة الشائكة عنها في قضايا الاتصالات.**

*** منذ وصول الرئيس مرسي إلي الحكم والحديث عما يسمي ب"أخونة مصر" وزرع قيادات الجماعة في كل مؤسسات ووزارات الدولة لا ينقطع.. فهل وصل قطار الإخوان إلي "محطة الاتصالات"؟**

**** الحقيقة أنني أسمع عن هذا القطار ولكنني لم أر له أثراً حتي الآن.. وأذكر انه عندما التقيت الدكتور هشام قنديل فور تكليفه بتشكيل الحكومة وعرض علي حقيبة الاتصالات اندهش من انني لا أُنتمي إلي أي تيار سياسي وأنا شخصياً كنت أتخيلها حكومة ائتلافية وكل حزب سيأخذ نصيبه من المقاعد.. وهنا حاول الدكتور هشام ان يهدئ من روعي وقال إنه يعرف جيداً أنني ليس لي أي توجه سياسي وانه يبحث عن أفضل شخص من وجهة نظره في كل وزارة واخر شيء ينظر إليه واهتم به هو التوجه أو الانتماء السياسي والحقيقة ان هذا الكلام شجعني جداً.. ولما اكتملت الحكومة وجدتها تضم خيرة الشخصيات ومنهم اسماء أعرفها جيداً ساعتها تأكدت من أن الحكومة ليست لها خلفية سياسية ولم يسيطر عليها الإخوان وتستطيع ان تتأكد من ذلك بنفسك فهناك ٣٥ وزيراً ليس منهم إلا ثلاثة أو أربع وزراء ينتمون إلي حزب الحرية والعدالة والباقي ليس لهم انتماء سياسي محدد أو لهم خلفيات مختلفة.. وفي وزارتنا إذا سألتني: هل وصل قطار الأخونة إلي قطاع الاتصالات.. سأجيب علي الفور: لم يصل القطار عندنا واعتقد انه لن يصل ولم يحدث ان كان هناك أي تأثير من أي نوع للإخوان علي وزارة الاتصالات ولا الحكومة عموماً.. نحن في اجتماعاتنا كلها حتي الآن حكومة تكنوقراط وكل وزير يعمل في قطاعه من الناحية الفنية حتي يحقق للبلد أفضل مالمده.**

*** قلت في أول مؤتمر صحفي بعد توليك المسئولية ان حكومة الدكتور قنديل مصرية وليست إخوانية؟**

**** هذه حكومة مصر بعد أول انتخابات رئاسية عقب ثورة ٢٥ يناير وأصبح لدينا رئيس جمهورية منتخب صحيح انه ينتمي إلي حزب الحرية والعدالة ولا أحد ينكر ذلك ولكن الدكتور هشام قنديل شكل حكومة مصر لكي تمر بأدائها بالبلاد مرحلة انتقالية إلي مرحلة الاستقرار وهذا ما وعدنا به منذ البداية واعتقد انه يسير علي الطريق الصحيح ويحقق ما وعدنا به.**

* تردد ان قيادات في "الجماعة" والحرية والعدالة تتخذ موقفا عدائيا تجاه القرية الذكية ويعتبرونها جزءاً من النظام القديم ولذلك قرروا مقاطعتها؟

** سأرد عليك بكلمات بسيطة ولكن من الواقع.. الدكتور محمد مرسى زار القرية الذكية قبل انتخابات الرئاسة وهناك العديد من قيادات الإخوان والحرية والعدالة زاروا القرية الذكية.. لم أشعر يوماً بوجود حساسية من القرية الذكية ولم يحدث أي شيء يجعلني أشعر بوجود شعور عدائي تجاه القرية الذكية.. بل علي العكس كثيراً ما يأتي زائرون للحكومة من كل أنحاء العالم ويطلبون زيارة القرية الذكية ومؤخراً زارنا وزراء الاستثمار والتربية والتعليم والاقتصاد وهذا الأسبوع جئنا وزير الاتصالات السوداني والأسبوع القادم يأتي وزير الاتصالات التنزاني.. وعندما زرت الصين مع الرئيس مرسى تحدثت طويلاً عن القرية الذكية في المعادي بحضور الرئيس نفسه وعرضنا تجربتنا في القرية الذكية ولم يحدث ان طلب مني أحد التوقف عن الكلام عن القرية الذكية.. ولو ان هناك أحداً يراوده هذا الاحساس فهو خاطئ طبعاً وليس له أساس.

* عقب الثورة عرض عليك الانضمام إلي حكومة الدكتور عصام شرف ومن بعده الدكتور الجنزوري ومع ذلك رفضت.. فلماذا قبلت الانضمام إلي حكومة الدكتور هشام قنديل بينما امتنع رموز مصر عن المشاركة فيها؟

** كان لدي تحفظ شديد علي أداء الحكومات الانتقالية فهي لا تتفق مع طبيعة شخصيتي حيث انها حكومات تسيير اعمال فقط.. أما لماذا قبلت الآن فلأنني شعرت انه بعد الانتخابات الرئاسية ستأتي حكومة استقرار وبناء مستقبل مصر والدكتور هشام قنديل أكد هذه الحقيقة وقال إنها حكومة استقرار وانها ستبدأ مرحلة بناء مصر المستقبل وهذا ما شجعني علي اتخاذ قرار الموافقة علي الانضمام إلي هذه الحكومة.. فهي حكومة تبني للمستقبل وفي نفس الوقت الناس لن تنتظر خمس سنوات أو عشر سنوات فهم في حاجة إلي مشروعات وحلول تلبي احتياجاتهم العاجلة وهذا ما يحدث حالياً.. ففي الوقت الذي نخطط في قطاع الاتصالات مثلاً لنشر البرودباند علي المدى الطويل.. نقوم الآن بجمع الشركات ونعقد ملتقى التوظيف ونوفر أكثر من ٧ آلاف وظيفة حقيقية و متميزة.. ولو انني شاركت في الحكومات الانتقالية السابقة كان من المستحيل ان اتحدث عن البرودباند أو المنطقة التكنولوجية بالمعادي أو مشروع تصنيع الحاسب اللوحي التعليمي وغيرها من المشروعات بعيدة الأمد.. بالحكومات الانتقالية لا تنظر إلي هذه الأمور الاستراتيجية تماماً.. بينما الحكومة الحالية تعمل في أغلب خطتها علي البناء للمستقبل وفي خط متواز تبذل جهوداً حثيثة لتحقيق نجاحات سريعة علي أرض الواقع يشعر بها الناس وهذا هو الفارق بين الحكومة الحالية والحكومات الانتقالية التي كانت مهمتها الأساسية اجتياز المرحلة الانتقالية فقط.

* ربما يتصور البعض ان برنامج ال١٠٠ يوم الذي وعد به رئيس الجمهورية يعني ان تنتهي الحكومة من انجاز القضايا أو المشاكل الخمس العاجلة تماماً خلال المائة يوم.. فهل نستطيع حل هذه المشاكل الكبرى التي تواجه المواطن في الشارع حلا جذرياً خلال المائة يوم.. طبعاً مستحيل ولكن ما سمعته من الرئيس مرسي عندما حدد الخمس قضايا وهي الأمن والمرور والنظافة والوقود والخبز انه يتطلع إلي تحقيق تحسن ملحوظ في هذه الملفات يشعر به المواطن العادي خلال المائة يوم فهي مشاكل عاجلة وحيوية بالنسبة للشعب..

فالمواطن يقف في الطابور حتي يحصل علي أنبوبة بوتاجاز أو رغيف عيش.. وعندما ينزل من بيته قاصداً مشواراً معيناً مدة الوصول إليه لا تزيد علي ربع أو نصف ساعة علي الأكثر تجده يقطع المسافة في ساعتين.. هي مشاكل عاجلة لا يستطيع المواطن معها الانتظار لخطط خمسية أو عشرية.. والغرض الذي يقصده الرئيس من طرحه للبرنامج العاجل هو توجيه نشاط الحكومة وتركيزها في الفترة الأولى لتخفيف هذه المشاكل الخمسة بحيث يشعر المواطن في نهاية المائة يوم انه حدث تحسن في حياته اليومية مع هذه المشاكل.. ولكن هل هذا يعني أنه بعد ال١٠٠ يوم سيكون المرور في أفضل حالاته ورائعاً بنسبة ١٠٠%..

أو ان تنتهي مشاكل الخبز والوقود والنظافة تماماً؟ طبعاً لا.. لن يحدث ذلك ولكن لابد من حدوث تحسن أو تغيير ملحوظ وبدرجة كبيرة يشعر به المواطن واعتقد - كمواطن قبل ان أكون وزيراً - انه سيحدث تحسن ملحوظاً في ملف النظافة والمرور علي الاقل.. ودعنا نتفق علي عودة رجال المرور للشارع وهذا ما لمستنه بنفسي..

فمنذ أيام وأثناء عودتي إلي منزلي في مدينة أكتوبر ليلا وجدت زحماً علي الطريق وحركة المرور بطيئة فلما سألت عن السبب قالوا انه لجنة مرور فشعرت بسعادة كبيرة واتخذت دوري في الطابور حيث كنت أقود سيارتي الخاصة بنفسي وعندما اقتربت من ضابط المرور تعرف علي شخصيتي فدعاني للتحرك سريعاً دون الاطلاع علي رخصي مثلما يفعل مع الجميع فرفضت بشدة وتحت الحاحي عليه اضطر لرؤية أوراقتي والتأكد من سلامتها وقلت له انني سعيد للغاية بوجودكم في الشارع.. وفي اليوم التالي اتصلت باللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية ورويت له الموقف كاملاً فضحك طويلاً وداعبني قائلاً: سأخصص لك لجنة كل يوم في طريقك حتي تشكرنا دائماً.. هذه علامة علي عودة المرور..

ومن ناحية الأمن ظلت مدينة أكتوبر وغيرها من المدن والمناطق العمرانية الجديدة بعد الثورة مهددة امنياً وتعاني من انتشار الجريمة بمعدلات مخيفة ولم يمر اسبوع أو أقل إلا وكنا نسمع عن وقوع جرائم بشعة من قتل وسرقة واغتصاب واختطاف وغيرها.. الآن تراجع هذه الجرائم بصورة كبيرة وعادت معدلات الجريمة إلي وضعها الطبيعي.. ومع ذلك ورغم التحسن الأمني.. هل يعني ذلك انه بعد مرور ١٠٠ يوم لن تحدث جرائم في مصر؟ طبعاً لا.. وفي النهاية أنا كمواطن موافق تماماً علي ان يحدد رئيس الجمهورية بعض الأولويات التي تمس حياة المواطن العادي حتي يحدث تركيز للجهود الحكومية لحلها وحتى يشعر المواطن بوجود تحسن ملحوظ فيها.

*** وأنت كوزير للاتصالات.. هل شعرت بالسعادة انك بعيد عن القضايا الخمس العاجلة مما يعطيك مزيداً من الوقت والراحة النفسية والعمل بلا ضغوط؟ أم كنت تتمني أن تكون في قلب هذه الهموم حتي تقدم للشعب خدمات ملموسة تخفف من آلامه؟**

****** أنت أصبت بسؤالك هذا كبد الحقيقة كما يقولون.. فأنا لم أسعد ولم أهنأ بالبعد عن هذه المواجهة المباشرة مع هموم الشعب ولكني بادرت بالاتصال بزملائي في الحكومة من وزراء ومحافظين معنيين وقلت لهم تعالوا نناقش ماذا يمكن لتكنولوجيا المعلومات الحديثة تقديمه من حلول لهذه المعضلات الخمس وفعلاً شكلنا لجاناً مشتركة وفتحنا الملفات الخمسة باستثناء الخبز الذي يخص وزارة التنمية الإدارية بالتعاون مع التضامن الاجتماعي.. عقدنا اجتماعات مكثفة مع المسؤولين بمحافظة الجيزة للمشاركة في حل مشكلة النظافة.. وتعاون مع المرور لحل مشاكل الاختناق وسوف تنتهي هذه الأزمة المزمنة عندما يكون في يد كل رجل مرور حاسب لوحي صغير يستطيع من خلاله الدخول إلي ملف أي سيارة للتعرف علي بياناتها كاملة خلال ثوان معدودة.. ومنذ أيام عقدنا اجتماعاً مع قيادات وزارة البترول بغرض وضع خطة مشتركة لمتابعة وترقب السيارات التي توزع الوقود من خلال نظام متابعة حديث وأيضاً سنقوم بوضع كل محطات البنزين ومخازن الوقود علي خريطة إلكترونية ستكون في متناول مسئولو البترول والشرطة قريباً إن شاء الله ونظام المتابعة المقترح يستطيع ان يتابع خط سير وحركة سيارات الوقود وتحديد مكانها بدقة وماذا فعلت علي مدار اليوم.. نحن نعمل بكثافة علي مستوي القضايا العاجلة ونأمل أن تلعب التكنولوجيا الحديثة دوراً مهماً في تنفيذ برنامج الرئيس وان يشعر المواطن في الشارع بتحسن حقيقي.

*** ننتقل للحديث عن الدستور واللجنة التأسيسية توشك علي الانتهاء من صياغة أول دستور مصري مدني في تاريخها.. كيف تري الدستور القادم وهل تراه مميزاً يعبر عن كل طوائف الأمة؟**

****** أنا لا أنتظر ولكني اتوقع كمواطن وليس كوزير أن يصدر دستور متميز للغاية واعتقد ان الدستور الذي سيخرج من اللجنة سيكون معبراً عن كل التيارات والقوي السياسية في مصر وفي جميع الأحوال سيطرح في استفتاء شعبي وسيقول الشعب كلمته.. نعم أم لا ولكن البوادر التي تخرج من اللجنة التأسيسية مشجعة.. صحيح انني لا أتعلم في المناقشات الدائرة بشكل دقيق ولكن ما يخرج من اللجنة والمناقشات التي تمت حتي الآن تجعلنا أكثر طمأنينة وانه لن يحدث اقصاء أو تمييز أو تحيز وهذا هو هدفنا جميعاً من الدستور القادم.. ولكن في المقابل أنا كمواطن مصري أري أن الصلاحيات "الزائدة عن اللزوم" التي تتمتع بها مواقع وجهات معينة يجب ان يعاد النظر فيها ونحن نعد دستوراً جديداً.. وعموماً لن أستطيع ولا أنت ولا أي إنسان ان يحكم علي الدستور حتي يكون بين أيدينا مسودة الدستور المقترح لنقول فيه رأينا النهائي وهل هو مناسب من عدمه.

* وهل نتعشم أن يكون التصويت علي الاستفتاء القادم علي الدستور إلكتروني وتكون هذه هدية الاتصالات للشعب؟

** أعتقد أن هذا لن يحدث.. علشان أكون واضح معاك ومع الرأي العام يجب أن نعرف أن التصويت الإلكتروني نوعان.. الأول يقوم بالتعرف علي هوية الشخص أو الناخب إلكترونياً بأن تضع هويتك الشخصية في الجهاز وتخرج بطاقة التصويت وتقوم بعملية التصويت وتختار المرشح أو الحزب الذي تريده ثم تضع البطاقة في صندوق الاقتراع وتنصرف من اللجنة.. وهذا النظام في الخارج لا يعتبرونه نوعاً من التصويت الإلكتروني ومن السهل ان نطبقه في مصر ولا توجد أي عقبات لتطبيقه الآن ولكن اعتقد أننا نحتاجه.

أما النوع الآخر وهو التصويت الإلكتروني والمتكامل وقد طبقته بعض الدول ثم سرعان ما تراجع عنه لسببين أولهما أن أزمة الثقة مازالت موجودة بين المواطن والنظام - أي نظام - ولكي تطبق التصويت الإلكتروني فلا بد من وجود ثقة كبيرة.. والسبب الثاني يتعلق بعملية التصويت ذاتها أي أن يدخل الناخب علي جهاز الكمبيوتر سواء من داخل اللجنة أو من منزله أو عمله ويقوم بعملية التصويت كاملة بصورة مميكنة..

اعتقد انه مازال أمامنا وقت طويل حتي نطبق ذلك وهناك دول كثيرة نفذته ثم قررت التراجع عنه لأسباب كثيرة أبرزها انه طالما ان الكمبيوتر تعرف عليك وسمح لك ان تدلي بصوتك فيكون بذلك النظام داخل الكمبيوتر قد تعرف علي توجهك في الانتخابات وبماذا صوت في ورقة الاقتراع ولذلك يظهر الشك دائماً.. وأنا شخصياً كانت لي أكثر من تجارب حية مع الانتخابات في العديد من دول العالم مثل بولندا حيث قمت بمراقبة الانتخابات البرلمانية هناك ورغم ان بولندا من الدول المتقدمة سياسياً إلا أنني رأيت نفس النظام الانتخابي في مصر يطبق هناك من بداية العملية الانتخابية وحتى نهايتها..

بل علي العكس ففي ظل الثقة الموجودة اختفت تماماً الصناديق الشفافة واستبدلوها بالعادية اما عندنا مازالت الصناديق الشفافة موجودة وستظل فترة غير قصيرة.. ولما تناقشت مع المسؤولين عن الانتخابات البرلمانية وجدتهم ضد التصويت الإلكتروني.. ومع ذلك تستطيع تكنولوجيا المعلومات ان تجعل الانتخابات أكثر تطوراً ونستطيع ان نساعد بأكثر من تطبيق مثلما قدمنا في الانتخابات البرلمانية والرئاسية خدمة تعرف علي لجنتك الانتخابية وكافة بياناتك سواء من خلال إرسال رسالة إلي جهاز المحمول علي رقم ٥٢٥٢ أو عن طريق الدليل الإلكتروني للمصرية للاتصالات وغيرها ولكن دون الدخول في التصويت الإلكتروني واعتقد ان المواطن المصري سيظل متمسكاً بالطريقة اليدوية بأن يدخل إلي اللجنة بنفسه ويحصل علي بطاقته الانتخابية ثم يقوم بالتصويت بيده لمن يثق فيه من وراء الستارة ثم يطبق الورقة ويضعها في الصندوق الشفاف ويراهها بعينه وهي تتهادي داخل الصندوق وهذه علامة النزاهة والشفافية.. ولا أبالغ عندما أقول أن أكثر من ٩٠% من شعوب العالم تفضل هذه الطريقة.

*** وأنت تتابع حركة الاندماجات التي تجري حاليا علي الساحة السياسية للأحزاب المدنية في مواجهة الاحزاب الإسلامية.. هل تشعر بالاطمئنان علي مستقبل هذا البلد وهل تسرع هذه التحركات من عملية النضج الديمقراطي في مصر؟**

** تاريخ الدول يقول إنه بعد أي تغيير سياسي في أي دولة يحدث ظهور العديد من التيارات السياسية ثم بعد ذلك تبدأ هذه التيارات والاحزاب السياسية في الاندماج حتي يصل عددهم إلي حزبين كبيرين أو ثلاثة وذلك تطور طبيعي في الحياة السياسية شهدته العديد من بلدان العالم.. إنجلترا مثلا تجد بها حزبين فقط هما العمال والمحافظين.. وأمريكا كذلك ودول اخري كثيرة.. هذه الأحزاب الكبرى لم تبدأ هكذا بل بدأت ٥٠ أو ٦٠ حزبا أو أكثر وهذه عملية طبيعية.. فبعد الثورات والحروب تتكون مجموعات كثيرة من الاحزاب ومع مرور الزمن يتيقن الجميع من استحالة وجود ٧٠ حزبا مثلا ولذلك تبادر هذه الاحزاب الصغيرة في الاندماج وهذا ما يحدث الآن في مصر وهي ظاهرة طبيعية وصحية.

*** وهل تفكر في الانضمام لحزب أو ائتلاف سياسي؟ وأيهم أفضل؟**

** الآن لا أفكر في الانضمام إلي أي حزب ولكن في المستقبل لابد ان أفعل ذلك.. وفي الماضي كنت امتنع عن الانضمام إلي أي حزب لانني لم أكن اقتنع بها جميعا وفضلت الانتظار والتريث حتي تهدأ العملية السياسية وتتبلور الصورة أكثر ثم أختار الحزب الذي يتوافق مع ميولي.. وأتمني ألا أنضم إلي أي حزب وأنا وزير لأنني أشعر الآن بحرية شديدة بعيدا عن الأحزاب.. أشعر بالحرية ولدي مساحة واسعة للتحرك لأنني لست محسوبا علي حزب أو تيار بعينه.. وبعد ان اترك الوزارة والعمل التنفيذي استطيع ان انتهز الفرصة وانضم إلي حزبي المفضل.. واتمني خلال الفترة القادمة وبعد نضوج التحرك السياسي ان تسفر عن أحزاب كبيرة ذات ايدولوجيات واضحة وهذا شجعتني علي السعي للانضمام للحزب الذي يتناسب مع ميولي وفكري السياسي.. ولا أعتقد أن يحدث ذلك وأنا في موقعي هذا.

*** منذ ولادة حكومة قنديل المنعثرة وهي هدف ثمين لسهام النقد والهجوم.. فهل تستحق الحكومة كل هذا النقد وهل تري انها حققت ثمة انجازات تشفع لها؟**

** أي حكومة في العالم تتعرض دائما للنقد وفي مصر لم نر وزارة واحدة أجمع عليها الناس وقالوا انها وزارة عظيمة وممتازة ولكننا نقيس نجاح الوزارة من عدمه بما حققته وما لم تحققه وما هو المجهود الذي بذل وحجم التعاون الذي يحدث بين الوزارات بعضها البعض.. حوالي ٧ أسابيع مرت حتي الآن من عمر الحكومة غير كافية للحكم عليها ولكن دعني اتكلم عن وزارتي وما حققناه خلال الفترة الماضية فأنا أكثر دراية بما تم في قطاعي عن القطاعات الأخرى خلال ال ٧ أسابيع سافرت إلي الصين مع الرئيس مرسي.. عرضنا مشروعات علي مجتمع الأعمال الصيني..

سافرت للسودان وحضرت اجتماع وزراء الاتصالات الأفارقة وبدأنا التشاور مع الدول الأفريقية لتقديم الدعم التكنولوجي المصري لها وخلال تواجدي في الخرطوم كنت أشعر بالفخر بمصريتي حيث كنت أكثر وزراء الاتصالات طلبا للحديث والتشاور من جانب جميع الوزراء الأفارقة وهذا ليس له علاقة بشخصي أو تاريخي ولكنه تقدير كبير لمصر داخل الأسرة الأفريقية وكانت اجتماعاتنا مزدحمة جدا.. ولما عدت للقاهرة استقبلت وفد رجال الأعمال الأمريكي وحدثت مفاوضات جماعية وفي نفس الوقت أجرينا مفاوضات ثنائية مع عشرات الشركات من أجل جذب الاستثمارات وتقديم هذه الشركات دعما للحكومة الجديدة وأتمني أن يثمر ذلك التعاون عن نتائج ايجابية.. ومنذ أيام استقبلت وزير الاتصالات السوداني في القرية الذكية وناقشنا بالتفصيل الدقيق البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون بين البلدين بكل محاورها منها التدريب والتنمية البشرية وتنظيم الاتصالات والقرية الذكية ووضعنا لكل محور جدولاً زمنياً لما يمكن ان تقدمه مصر لدعم السودان الشقيق في هذه المجالات.

وعلي المستوي الداخلي عقدنا منذ أيام ملتقى التوظيف ووفرننا اكثر من ٧٥٠٠ وظيفة في وقت قياسي ولم يكن أحد يتوقع أن توفر كل هذه الفرص في تلك الفترة الضيقة.. فرص عمل حقيقية و متميزة ١٠٠% وفي صناعة واحدة هي صناعة التعهيد وبدون تدخل أو وساطة أو أي تأثيرات خارجية.. حضرت ١٧ شركة وعرضت وظائفها..

وفي المقابل حضر آلاف الشباب من خريجي برنامج "إيدو إيجبت" ومن مختلف الجامعات المصرية وحدث حوار بين الطرفين لمدة أسبوع بمعدل أكثر من ألف شاب كل يوم طلبا للعمل والالتحاق بهذه الوظائف.. واعتقد انه انجاز كبير لحكومة عمرها ٧ أو ٨ اسابيع ان توفر آلافاً من فرص العمل واعتقد انه نجاح كبير..

وعلي محور آخر بدأنا دعم الجهات والمؤسسات الحكومية تكنولوجيا حيث عقدنا اجتماعا مهما مع وزير التربية والتعليم لوضع برنامج تنفيذي لتطبيق اتفاقية التعاون بين الوزارتين.. عندنا أكثر من مجال للتعاون مع التعليم وبدأنا بدعم التعليم الفني لأنه مستقبل مصر الحقيقي وكانت فكرة جيدة أن يبدأ التعاون بين الوزارتين بالتعليم الفني قبل التعليم العام..

كما ركزنا جهودنا في دعم مجتمع ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال عمل أول قاموس لغة الإشارة يستخدم في مدارس الصم والبكم ووضعناه في قرص مدمج "سي دي" ثم طبقنا برنامجا لدمج ذوي الاعاقة مع الاصحاء ونقوم بالمساهمة التكنولوجية مثل توصيل الانترنت وتوفير معامل للحاسبات واعداد برامج خاصة تساعدهم علي استخدام الكمبيوتر وهذه الجهود أفخر بها جدا لأنها تعطي الحق في الحياة لذوي الاحتياجات الخاصة بعد فترة حرمان وتجاهل طويلة.. هذا ما حققناه في وزارة الاتصالات خلال الأسابيع القليلة الماضية واعتقد ان هناك جهوداً مماثلة تبذل في وزارات أخرى كالداخلية والسياحة وهنا تجدر الإشادة بوزير السياحة الصديق هشام زعزوع الذي يعمل من قلبه ويحارب من أجل عودة السياحة

إلي مصر.. فهو يقول وأنا أؤيده ان الاستثمارات كلها موجودة في السياحة بعكس مجالات اخري تحتاج لاستثمارات ضخمة ويجب أن نعترف ان السياحة فقدت جزءا كبيرا من عائدها.. وفقدنا أيضا جزءا من الاستثمارات الخارجية ومن الصادرات ولو عادت هذه القطاعات الثلاثة إلي سابق نموها سيعود ويتعافي الاقتصاد المصري.. فقط نحتاج إلي مزيد من الهدوء وان نعمل ونجتهد في الانتاج.

* حدثنا أكثر عن التعاون مع السودان وهل هناك مشروعات محددة تم الاتفاق عليها.. وما هي؟

** نتعاون مع السودان في اتجاهين.. كابل بحري مع افريقيا.. وكابل آخر مع السودان وتنفيذهما المصرية للاتصالات التي نجحت حتي الآن في تنفيذ ١٧ كابلاً بحرياً عالمياً وكلها تمر عن طريق الأراضي المصرية.. الشركة تقوم بتركيب ومد الكابل ثم تحصل علي الثمن.. وكل السعات التفاعلية التي توفرها هذه الكابلات تحصل المصرية للاتصالات علي نسبتها طوال عمر الكابل ومن المتوقع أن تزيد وتتضاعف هذه السعات بما يعني زيادة العائد الداخلي إلي خزينة المصرية للاتصالات ولذلك اعتبر الكابلات البحرية مثل الدجاجة التي تبض ذهبنا للشركة المصرية.. ونحاول حاليا إنشاء كابل مع افريقيا عن طريق السودان وكابل آخر مع الصين وفي حال تنفيذهما سيضاعف ذلك من عائداتنا من الكابلات.. وقد تنبته دول كثيرة لأهمية صناعة الكابلات الربحية وراحت تقدم اغراءات وامتيازات كبيرة جدا لاصحاب شركات الكابلات لجذبهم إليها.. فالعالم كله يعلم الآن ان المستقبل يذهب باتجاه الانترنت والكابلات البحرية وكل كابل عالمي يمر عبر أراضينا نحصل علي عائد من ايرادات خدمات الانترنت والصوت وتزيد هذه النسبة ١٠% سنويا تقريبا.

* أنت سافرت للصين مع الرئيس مرسي.. وبعدها استقبلت في القاهرة أكبر وفد لرجال الأعمال الأمريكيين وكان التعاون في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عنوانا رئيسيا علي أجندة المباحثات مع الجانبين.. فإلي أين نتجه.. شرقا نحو الصين.. أم غربا في اتجاه أمريكا؟

** ليس لنا اتجاه محدد.. سنتجه ونتعاون مع كل من يساعدنا ويدعمنا ويعطينا تكنولوجيا جديدة.. يطلع أمريكي.. يطلع صيني.. يطلع أوروبي.. لا يهمنا.. أنا أبحث عن الدولة أو الشركة التي ستدعمني في بناء البنية الأساسية واحصل منها علي احداث التكنولوجيا الموجودة في العالم.. "احنا عايزين مصلحتنا في النهاية".

نحن من البلدان التي يتميز فيها قطاع الاتصالات بأن لديه "خلطة" من كل شركات العالم.. تجد الأمريكي مثل أوراكل وسيسكو ومايكروسوفت وأي بي إم. وتجد الفرنسي مثل الكاتيل.. وتجد الصيني مثل هواوي وزد تي إي.. كلهم يعملون عندنا ولكل واحد منهم يعطيني الجزء أو المكون الذي أريده منه سواء يعمل مع شركات مصرية خاصة.. أو يتعاون مباشرة مع الحكومة.

* ولكن أيهما أكثر جدية.. وبرؤيتك من أين يأتي الخير لمصر.. من الغرب أم الشرق؟

** الخير لن يأتي لمصر إلا من داخل مصر.. العقول المصرية والكفاءات المصرية والقيادات والخبرات المصرية هي التي ستجعل هذه الدول والشركات تعطينا كل ما نحتاج إليه.. فالأجانب مثلا يقولون "ما فيش غدا بيلاش" ولذلك كان حكمة وذكاء القيادة المصرية ان نتجه إلي جميع الاتجاهات.. الصين وأمريكا وأوروبا.. وكل القوي المختلفة في العالم حتي تحصل علي ما نحتاجه وهي رسالة للعالم كله اننا لسنا محسوبين علي أحد.. لا علي أمريكا.. ولا علي أوروبا.. بدليل ان أكبر بعثة تجارية رافقت الرئيس المنتخب في أول زيارة خارجية له كانت للصين وليس لأمريكا أو أوروبا.. احساس العالم اننا لسنا محسوبين علي أحد تجعله يعطيك كل ما تريد.

* في لقاءك المكثفة مع المستثمرين من كافة الجنسيات.. هل شعرت بالقلق داخلهم من وصول التيار الإسلامي للحكم؟

** لا.. لم أشعر بذلك إطلاقا الوفد الأمريكي عندما جاء استقبله الرئيس مرسي وكذلك الدكتور هشام قنديل وخرجوا بانطباعات ايجابية وأكدوا ان كلام مرسي وقنديل مطمئن جدا ويعطي الأمل في المستقبل.. التخوف كله من الجبهة الداخلية وحاجتنا إلي الهدوء والاستقرار وهذا هو التحدي الرئيسي أمامنا.. فاليوم وبعد مرور نحو ٣ شهور أو أكثر علي انتخاب أول رئيس مدني وعدم حدوث أي عمليات اقضاء أو تجيز وسفريات المتعددة للخارج وكلامه المفتوح مع الجميع أصبح التخوف الرئيسي حول الأمن والاستقرار السياسي الداخلي.. وأي مستثمر يريد أن تكون أمواله في أمان ويطمئن تماما علي استثماراته وانها لن تضيع عليه.. والتحدي الرئيسي ان تثبت للعالم ان مصر تمر الآن بمرحلة هدوء وان الأمن يعود إلي البلاد مما يساعد علي الاستقرار والاستثمار.

* ولكن عودة الاستثمارات الأجنبية تحتاج إلي حوافز وامتيازات غير مسبوقه خصوصا في ظل المنافسة الشديدة مع بعض البلدان المجاورة في افريقيا والشرق الأوسط والتي تريد أن تغفر علي الدور المصري؟ فماذا أعدت الحكومة لذلك؟

** سأتحدث عن قطاع الاتصالات لأنه شاغلي الأول.. فنحن نهتم جدا بخلق حوافز تشجع علي جذب الاستثمارات.. ندرس ذلك بجدية في القرية الذكية الجديدة بالمعادي وندرس اكثر من نموذج اقتصادي ونعمل حاليا مع وزارة الاستثمار للتوصل إلي نموذج يتيح للمستثمرين المجيء إلي مصر واقامة مشروعاتهم علي أرضنا.. فالكابلات مثلا.. في الماضي عندما كان يتعرض كابل بحري للقطع من ناحية مصر كانت الشركة المالكة له تستغرق اسابيع حتي تحصل علي التصاريح والموافقات الأمنية اللازمة لتحرك سفينة الإصلاح نحو الكابل المقطوع وإعادة تشغيله.. منذ أيام حدث عطل في أحد الكوابل وفوجئت الشركة المالكة له بصور كل الموافقات والتصاريح في ٢٤ ساعة فقط لدرجة ان الشركة لم تصدق ذلك.. وعندما استفسرنا عن سر تأخرهم في إصلاح الكابل قالوا اننا لم نكن واثقين من ان التصاريح ستصدر بهذه

السرعة وسألوني: هل السرعة التي فوجئنا بها في استخراج التصاريح تحدث هذه المرة فقط أم انه نظام عمل جديد سيدوم طويلاً.. فقلت لهم ان هذا هو النظام الجديد الذي سنعمل به دائماً.. فالمستثمر لا يأتي لوضع استثماراته في الهواء ويحتاج إلي تضمينات كبيرة وهذا ما نفعله الآن.

*** عادت قضية حجب المواقع الالكترونية تفرض نفسها مع اشتعال أزمة الفيلم الأمريكي المسيء للإسلام.. وظهرت دعوات كثيرة تطالب بحجب موقع "يوتيوب" ومعاينة "جوجل" لعدم رفعهما للفيلم المسيء.. فكيف عاجلت وزارة الاتصالات تلك الأزمة؟**

****** فور حدوث أزمة الفيلم المسيء كان لنا اتصال مباشر مع شركة جوجل في مصر وجوجل العالمية وطلبنا منهم رفع الفيلم من أساسه فوراً علي موقع "يوتيوب" وكان ردهم ان هذه الحالة لا تنطبق مع قواعدهم لرفع الأفلام والمواد غير الملائمة وبعد مباحثات مضمينة توصلنا معهم إلي حل سريع دا وهو حجب رؤية الفيلم من داخل مصر.. أي لا يستطيع أي شخص ان يري الفيلم علي يوتيوب من داخل أي شبر في مصر وتم تنفيذ ذلك علي الفور.. يمكن لأي شخص أن يراه علي موقع غير "يوتيوب" أو يدخل إليه من أي بلد في العالم فما حدث ان النسخة الأصلية للفيلم والنسخة شبه الأصلية لم يتم رفعهما من يوتيوب ولكن فقط تم حجب رؤيتهما وقد حدث ذلك فور نشوب الأزمة.. الفيلم موجود من شهر يوليو الماضي ولم أسمع عنه من قبل الأزمة وقد استجابت جوجل باعتبارها الشركة المسؤولة عن يوتيوب لرغبتنا واتخذت قرارها بحجب رؤية الفيلم من داخل مصر وقد تأكدت بنفسي من حدوث ذلك أكثر من مرة.. وما حدث هو انجاز ولم يحدث من قبل إلا في حالة الفيلم المسيء للنبي محمد صلي الله عليه وسلم.

*** وماذا يضمن تكرار الكارثة في المستقبل.. وهل من سبيل لمنع عرض الافلام والمواد المسيئة للأديان عموماً علي شبكة الإنترنت؟**

****** لقد عملنا علي هذا المحور باهتمام وطلبنا من جوجل العالمية ضرورة مراجعة قواعدها المنظمة والتي تتحكم في رفع أو عدم رفع الافلام والمواد التي تبثها علي شبكة الانترنت واعتبار هذا الفيلم بمثابة "جرس إنذار" وقلنا لهم بالحرف الواحد: قواعدهم غير كافية وأنتم تقومون بمنع أشياء ومواد كثيرة لم تتسبب في مثل هذه الأضرار الخطيرة التي حدثت في أعقاب عرض الفيلم المسيء لنبي الإسلام واعتقد انهم سيقومون بمراجعة تلك القواعد.. وأظن ان هذا الفيلم علي قدر الضرر الذي لحق بنا كمسلمين.. إلا انه نبه الشركات إلي خطورة ذلك وحثها علي عدم الاساءة للأديان السماوية المعترف بها في العالم.

* مؤخرا نشب خلاف بين وزير المالية ورئيس الوزراء قادنا إلي أزمة شديدة ما زالت حديث الشارع؟

** الوزير أعلن انه يدرس جديا فرض ضريبة علي مكالمات المحمول ورئيس الحكومة تعهد أمام المستثمرين بعدم فرض ضرائب جديدة علي المواطنين.. فأنت مع من.. وهل هناك ضريبة علي المحمول أم لا ضريبة.

وزير المالية الزميل ممتاز السعيد قال ان هذه فكرة وفعلا ما زالت فكرة وهي فرض ضريبة ما علي مكالمات المحمول.